



## دور الاحتياطي النقدي الأجنبي في امتصاص تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية

م / ضحي عادل محمد نصير (١)

م / نهى عبد الحميد محمد (٢)

م / نورهان سمير محمد (٣)

---

<sup>١</sup> معيده بقسم الاقتصاد والمالية العامة كلية التجارة جامعة طنطا .

<sup>٢</sup> معيده بقسم الاقتصاد والمالية العامة كلية التجارة جامعة طنطا .

<sup>٣</sup> معيده بقسم الاقتصاد والمالية العامة كلية التجارة جامعة طنطا .

**المستخلص:**

تقدم هذه الورقة وصفا تحليليا لدور الاحتياطات النقدية الأجنبية في امتصاص التداعيات الاقتصادية للحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد المصري وبالأخص التداعيات على مصادر النقد الأجنبي، وذلك خلال الفترة من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٢ على أساس ربع سنوي، وقد اعتمد الباحثين علي المنهج الوصفي التحليلي من خلال تناول المعلومات الخاصة بموضوع البحث، مع الاستعانة بالمنهج الكمي في عرض البيانات وتحليلها وتوصلت الدراسة إلى أن الاحتياطات النقدية الأجنبية لعبت دورا بارزا في امتصاص التداعيات الاقتصادية للحرب الروسية الأوكرانية الناتجة من الانخفاضات الهائلة في مصادر النقد الأجنبي، حيث انعكست تلك الآثار على سعر الصرف حيث ارتفع سعر الصرف من ١٥.٧١٣ في يناير ٢٠٢٢ الي ٢٤.٥٧٦ في نوفمبر ٢٠٢٢ و انخفض الاحتياطي النقدي الأجنبي من ٤٠.٩١ مليار دولار في نوفمبر ٢٠٢١ الي ٣٣.٥٣٧ مليار دولار في نوفمبر ٢٠٢٢.

الكلمات الدالة: الاحتياطات النقدية الأجنبية - الحرب الروسية الأوكرانية

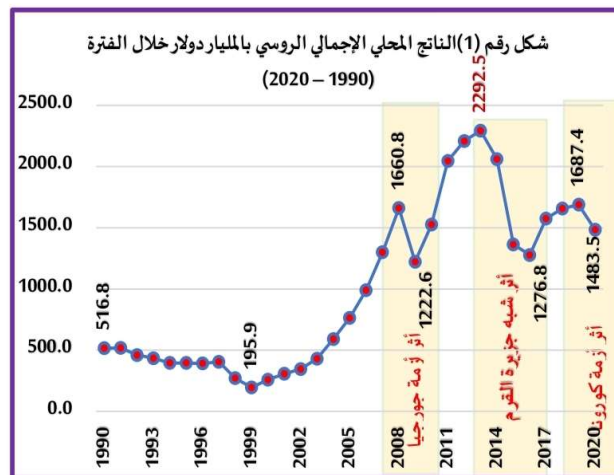
**Abstract**

This paper provides an analytical description of the role of foreign exchange reserves in absorbing the economic repercussions of the Russian–Ukrainian war on the Egyptian economy, especially the repercussions on foreign exchange sources, during the period from 2021 to 2022 on a quarterly basis. The research, with the use of the quantitative approach in presenting and analyzing the data, and the study concluded that foreign exchange reserves played a prominent role in absorbing the economic repercussions of the Russian–Ukrainian war resulting from the huge declines in foreign exchange sources, as those effects were reflected on the exchange rate, as the exchange rate rose from 15.713 in January 2022 to 24,576 in November 2022, and foreign exchange reserves decreased from \$40.91 billion in November 2021 to \$33.537 billion in November 2022.

**Key words:** Foreign exchange reserves, the Russian–Ukrainian war

## أولاً: المقدمة:

لم يتجاوز العالم بعد الآثار الاقتصادية السلبية نتيجة تفشي جائحة كورونا وبدأ الصراع بين روسيا وأوكرانيا تلك الأزمة التي أثرت سلباً وبشكل كبير على اقتصاديات العالم، فروسيا تعتبر أكبر دولة في العالم من حيث المساحة، حيث تبلغ مساحتها حوالي ١٧ مليون كيلومتر مربع، ويبلغ عدد سكانها ١٤٤ مليون نسمة، ويبلغ ناتجها المحلي الإجمالي ١٤٨٣.٥ مليار دولار عام ٢٠٢٠ بنسبة ١.٧٥٪ من الناتج العالمي وقد كان حجم هذا الناتج يبلغ ٢٢٩٢.٥ مليار دولار عام ٢٠١٣ بنسبة ٢.٩٦٪ من الناتج العالمي، كما بلغ حجم تجارتها الخارجية في السلع والخدمات ٦٨٤ مليار دولار بنسبة ١.٥٤٪ من التجارة العالمية وذلك عام ٢٠٢٠.

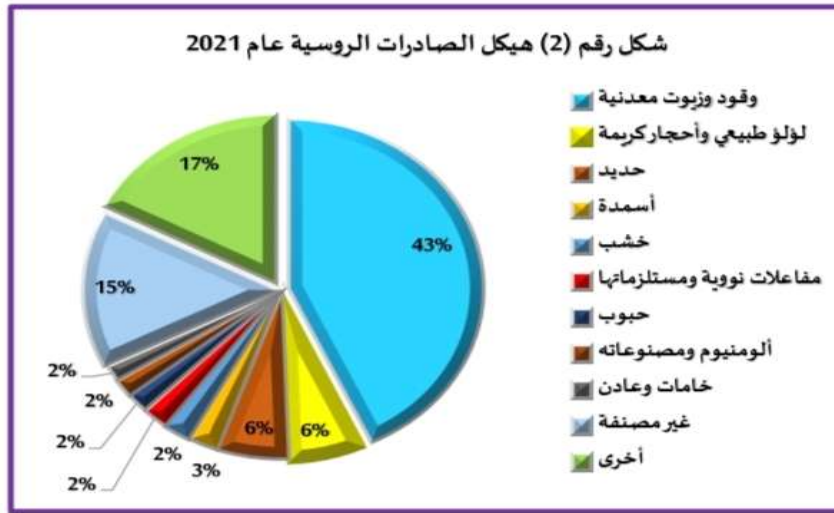


المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية الدولية، ٢٠٢٠.

يوضح الشكل رقم (١) تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي لروسيا خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٠) ويتضح من هذا الشكل تدهور الناتج المحلي الإجمالي لروسيا خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٩) وهذه الفترة التي شهد الاتحاد السوفيتي تدهور الأوضاع الاقتصادية في عقد التسعينات فخلال هذه الفترة انخفض الناتج المحلي الإجمالي لروسيا من ٥١٦.٨ الى ١٩٥.٩ مليار دولار أي بنسبة انخفاض حوالي ٦٢٪، وبداية من عام ٢٠٠٠ شهد الوضع الاقتصادي قفزه كبرى أدت لاستعادته روسيا لمكانتها الدولية فقد زاد حجم الناتج من ١٩٥.٨

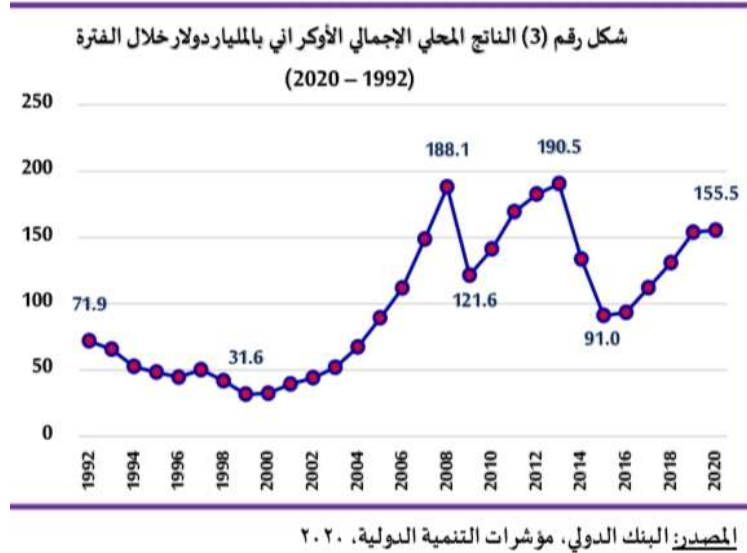
مليار دولار عام ١٩٩٩ الى ١٦٦٠.٨ مليار دولار عام ٢٠٠٨، اي تضاعف ٨ مرات ونصف خلال هذه الفترة. (البنك الدولي، ٢٠٢٢)

وتعتبر روسيا مصدر رئيسي على المستوى العالمي وخاصة بالنسبة للغذاء وأسواق الطاقة و المواد الخام فتبلغ حجم الصادرات الروسية ٤٩١.٦ مليار دولار عام ٢٠٢١، وتبلغ نسبة البترول و الغاز حوالي ٤٣٪ من الصادرات الروسية، كما تعد روسيا مصدر هام لتصدير العديد من المعادن و الخامات مثل الخشب و الحديد و الأحجار الكريمة و الأسمدة و الألمونيوم



Source: Trade map, (<https://www.trademap.org>)

وبالنسبة لأوكرانيا، فهي تبلغ مساحتها نحو ٦.٠ مليون كم مربع ، ويبلغ عدد سكانها حوالي ٤٤ مليون نسمة، وبلغ حجم ناتجها المحلي الإجمالي ١٥٥.٥ مليار دولار عام ٢٠٢٠ ، وتقع في الشريحة الدنيا من الدول متوسطة الدخل (البنك الدولي، ٢٠٢٢).

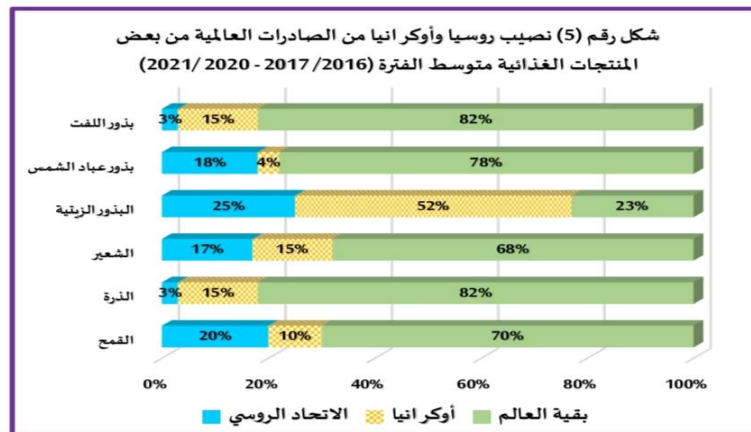


ويلاحظ من الشكل البياني رقم (٣) والذي يوضح تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (١٩٩٢ - ٢٠٢٠) مدى الترابط بين الاقتصادين الروسي والأوكراني، حيث يأخذ نفس الاتجاه، فقد شهد هبوطاً (١٩٩٢ - ١٩٩٩) بينما شهد قفزة اقتصادية خلال الفترة (١٩٩٩ - ٢٠٠٨) فقد تضاعف ٦ أضعاف وهي نفس الفترة التي تضاعف فيها الاقتصاد الروسي ٨ أضعاف ونصف وقد انخفض أيضاً عامي ٢٠٠٨، ٢٠١٤، وهي نفس الأعوام التي انخفض فيها الاقتصاد الروسي، مما يدل على مدى ارتباط الاقتصاد الأوكراني بالاقتصاد الروسي. (البنك الدولي، ٢٠٢٢)، ولأوكرانيا دور هام في التجارة العالمية، خاصة في أسواق البذور الزيتونية و الحبوب فقد بلغت حجم صادراتها للعالم ٤٩.٤ مليار دولار و تستحوذ الحبوب على ١٩% و الحديد ١٥% و الشحوم ١٢% و الخامات و المعادن ٩% و الآلات و الأجهزة ٥% و الحبوب الزيتية ٤% و الأعلاف ٤% و فيما يلي الشكل رقم (٤) الذي يعرض الهيكل النسبي لصادرات أوكرانيا:



Source: Trade map, (<https://www.trademap.org>)

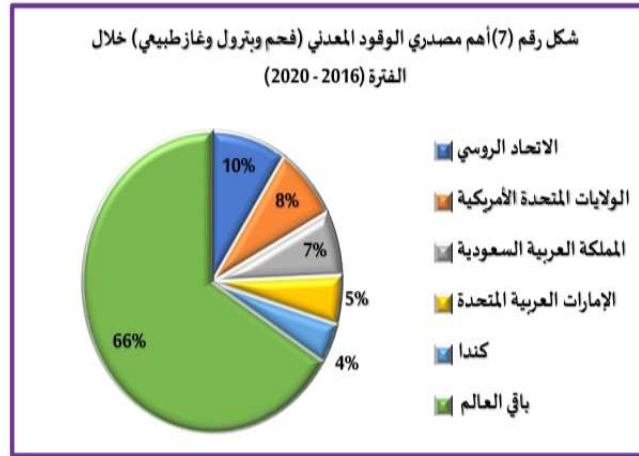
تلعب روسيا وأوكرانيا دورا مهما في نتاج الغذاء وإمداداته على مستوى العالم، فخلال الفترة (٢٠١٦ - ٢٠٢٠) احتل الاتحاد الروسي المركز الثاني (٧.٥٪ من الصادرات العالمية) في صادرات الحبوب بعد الولايات المتحدة (١٧.٦٪) واحتلت أوكرانيا المركز الثالث (٧.١٪) كما أن روسيا هي أكبر مصدر للقمح في العالم وأوكرانيا هي خامس أكبر دولة مصدر للقمح، فقد بلغت صادرات الدولتين معا ٣٠٪ من صادرات القمح العالمية خلال الفترة (٢٠١٧/٢٠١٦ - ٢٠٢٢/٢٠٢٠) وصدرت ٣٢٪ من الشعير و ١٨٪ من الذرة و ٧٧٪ من البذور خلال نفس الفترة . (مجلس الحبوب العالمي، ٢٠٢٢). كما موضح بالشكل التالي:



المصدر: مجلس الحبوب العالمي ([https://www.igc.int/en/gmr\\_summary.aspx](https://www.igc.int/en/gmr_summary.aspx))

من الصادرات العالمية عام ٢٠٢٠ (Trade map, 2022).

وتساهم روسيا ب ١٠٪ من الوقود المعدني (فحم وبتترول وغاز طبيعي) وهو ما يوضحه الشكل التالي:



Source: Trade map, (<https://www.trademap.org>)

فقد أدى هذا الصراع الي تأثير كبير على اقتصاديات العالم ومنها مصر، فقد أثر عليها من الناحية الاقتصادية وأيضاً على مصادر النقد الأجنبي، فهي تعتبر الشريك التجاري الأول في إفريقيا بنسبة تعادل ٨٣٪ من حجم التجارة بين روسيا وإفريقيا وبنسبة ٣٣٪ من حجم التجارة بين روسيا والدول العربية، فهي من دول منطقة الشرق الأوسط التي تعتمد بدرجة كبيرة على استيراد القمح من روسيا وأوكرانيا، حيث تستورد منهما نحو ٨٠٪ من وارداتها من القمح، تستورد حوالي ٥٠٪ من روسيا، ٣٠٪ منها من أوكرانيا، وتمثل أيضاً السياحة الروسية والأوكرانية ما بين ٦٠، ٦٥٪ من حجم الأسواق الوافدة إلى مصر .

#### ثانياً: مشكلة الدراسة:

بما أن الاقتصاديات القومية لم تعد قادرة بأن تنمو بدون التداخل مع الاقتصاد الدولي سواء بالنسبة للجانب الحقيقي أو الجانب المالي، لذلك أصبحت تلك الاقتصاديات معرضة للصدمات والأزمات والتي لم تنشأ بداخلها وحسب ولكن أيضاً للالتزامات التي تحدث بعيداً عنها بألاف الكيلومترات، لذلك كان عليها أن تبحث عن وسيلة حماية من تلك الأزمات ووجدت



غايتها في الاحتياطي النقدي الأجنبي، لذلك اتجهت دول العالم ومنها مصر مع تكرار الأزمات المالية الى زيادة احتياطياتها من النقد الأجنبي حيث يعتبر مصدر أمان فتقوم تلك الدول بتكوين أرصدة من الاحتياطيات الأجنبية لتقوية قدرتها على مواجهة الصدمات، لقد طالت هذه الأزمة الراهنة العديد من الاقتصاديات وامتدت لتفتك بالاحتياطيات النقدية من العملات الأجنبية وقيمة العملات المحلية وفي مصر يعتبر النقد الأجنبي مصدراً هاماً، حيث يحتفظ به البنك المركزي والسلطات النقدية، في صورة احتياطيات (ودائع وسندات أجنبية) من أجل دعم العملة ودفع الديون المستحقة على الدولة، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتنوع مصادر النقد الأجنبي في مصر ما بين السياحة، قناة السويس، التحويلات الخارجية، الصادرات، والاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة.

وعليه فإن المشكلة البحثية للدراسة تتمثل في التساؤل التالي:- ما هو دور الاحتياطي النقدي الأجنبي في امتصاص تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية؟

### ثالثاً: فروض الدراسة:

أن الاحتياطي النقدي الأجنبي قلل من آثار الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد المصري

### رابعاً: هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الي معرفة دور الاحتياطي النقدي الأجنبي في امتصاص تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية.

### خامساً: منهجية الدراسة:

وتعتمد منهجية الدراسة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال تناول المعلومات الخاصة بموضوع البحث، كما سيتم الاستعانة بالمنهج الكمي في عرض البيانات وتحليلها.

سادسا: حدود الدراسة:

الحدود المكانية: جمهورية مصر العربية.

الحدود الزمانية: خلال عامي ٢٠٢١: ٢٠٢٢

سابعا: خطة الدراسة:

المحور الأول: الإطار النظري للاحتياطي النقدي الأجنبي.

المحور الثاني: الاحتياطي النقدي الأجنبي المصري.

المحور الثالث: النتائج والتوصيات.

ثامنا: الدراسات السابقة:

أولا لإيضاح أثر الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد العالمي عامة والمصري خاصة سوف نستعرض الدراسات التالية:

١. دراسة رياض (٢٠٢٢) لمعرفة تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية علي الاقتصاد العالمي بصفة عامة والاقتصاد المصري بصفة خاصة، وقد استخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي استهدفت هذه الدراسة تناول آثار الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد العالمي وخاصة فيما يتعلق بالحبوب والتأكد على أن تحقيق الأمن الغذائي وخاصة للسلع الاستراتيجية جزء لا يتجزأ من حماية الدول لأمنها القومي، ثم تناولت الدراسة أثر هذه الحرب على الاقتصاد المصري بالتركيز بصفة خاصة على محصول القمح من حيث الوضع الإنتاجي والاستهلاكي ونسب الاكتفاء الذاتي ومدى الاعتماد على الخارج في تلبية احتياجات السوق المحلي من هذا المحصول، وكذلك تم رصد الإجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية لمواجهة تداعيات الحرب وخاصة فيما يتعلق بمحصول القمح وقد تمثلت هذه الإجراءات في التالي:

• منح حافز توريد إضافي لسعر إردب القمح المحلي للموسم الزراعي الحالي لتشجيع المزارعين على توريد أكبر كمية ممكنة، بالإضافة إلى إصدار قرار بمنع التعامل مع القمح المحلي إلا في الأماكن التي تحددها وزارة التموين، ويمنع تداول القمح خارج نطاق أماكن التخزين التي تحددها الوزارة، وكذلك تم إصدار القرار الوزاري رقم ٥١ لسنة ٢٠٢٢ بشأن تنظيم التداول والتعامل على القمح المحلي لموسم حصاد ٢٠٢٢ من خلال إلزام جميع المنتجين بتسليم ١٢ إردبا من محصول القمح لجهات التسويق عن كل فدان كحد أدنى؛ كما يحظر بيع ما تبقى من القمح الناتج عن موسم الحصاد لعام ٢٠٢٢ لغير جهات التسويق إلا بعد الحصول على تصريح من وزارة التموين، هذا فضلا عن قرار كلا وزارتي التموين والزراعة بدء موسم توريد القمح محليا في الأول من إبريل بدلا من منتصفه.

• كما توجهت الحكومة المصرية نحو استكمال مراحل مشروع الصوامع الاستراتيجية والعمل على زيادة الحجم التخزيني والاستيعابي لها، وأيضا تنويع مصادر السلع الغذائية الأساسية والسعي نحو زيادة مخزونها لفترة مستقبلية لا تقل عن ستة أشهر لتوفير مخزون آمن من السلع الاستراتيجية.

٢. دراسة هاني (٢٠٢٢) لدراسة الحرب الروسية الأوكرانية وأثرها على الاقتصاد العالمي فقد توصلت الدراسة أن الحرب الروسية على أوكرانيا التي اندلعت في ٢٤ فبراير 202٢ كان لها تأثير واضح على الاقتصاد العالمي، وذلك راجع لأهمية الصادرات الروسية وعلاقتها التجارية مع مختلف الدول خاصة في مجال الطاقة من جهة وأهمية الصادرات الأوكرانية

خاصة فيما يتعلق بالمواد الأساسية (مثل القمح) من جهة أخرى، هذا ما جعل الاقتصاد العالمي يواجه العديد من التحديات مثل تأمين الطاقة، تأمين الغذاء، مواجهة التضخم والمحافظة على القدرة الشرائية وغيرها ، وكانت هناك دروس مستخلصة من هذه الحرب نذكر منها ما يلي :

- أن الحرب الروسية الأوكرانية أدت إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية كالقمح مما جعل الكثير من الدول تواجه مشكل تلبية احتياجاتها من تلك المواد الأساسية التي كانت تستوردها بشكل أساسي من روسيا وأوكرانيا ، فأصبح الأمن الغذائي مهددا في العديد من بلدان العالم ومن هنا أصبح من الضروري التفكير بجدية في تحسين وتطوير الإنتاج المحلي بدل الاعتماد على الاستيراد وتحقيق الاكتفاء الذاتي بتوجيه الجهود نحو تطوير القطاع الزراعي والصناعة الغذائية وتجنب ندرة المواد أو ارتفاع أسعارها.

- أشار خبراء صندوق النقد الدولي إلى أهمية وجود شبكة أمان عالمية ووضع ترتيبات إقليمية لوقاية الاقتصادات من الصدمات فعلى الدول الأخذ بمبدأ الحيطة وتجنب مختلف الضغوطات التي قد تتج عن أسباب أمنية أو سياسية والتي من الممكن أن تؤثر على الجانب الاقتصادي، كإقامة شراكة اقتصادية مبنية على أساس التنوع في الأطراف وإقامة شبكات خاصة بها لتحويل الأموال تعمل بكفاءة وتكوين احتياطات نقدية أجنبية تساعدها على التقليل من آثار الأزمات.

٣. دراسة عبد القادر (٢٠٢٢) تهدف إلى دراسة أثر الأزمة الروسية الأوكرانية التي بدأت في ٢٤ فبراير ٢٠٢٢ على الاقتصاد المصري. وباستخدام المنهج التحليلي الكمي وتحليل بيانات التجارة الدولية وأسعار الغذاء والطاقة، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها، أن الأزمة سيكون لها آثار سلبية كبيرة على الاقتصاد المصري خاصة في مجال الغذاء والطاقة والسياحة، وأن الأزمة ستؤدي إلى زيادة عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري وانخفاض قيمة العملة وارتفاع معدلات التضخم، وارتفاع تكلفة المعيشة. وتوصي الدراسة بضرورة التوسع في زراعة القمح محلياً، وتنويع مصادر الإمداد، والتوسع في استخدام الغاز الطبيعي بدلاً من المنتجات البترولية.

ثانياً: لإيضاح دور الاحتياطي النقدي الأجنبي في مواجهة الأزمات الخارجية سوف نستعرض الدراسات التالية:

٤. دراسة البرماوي، بدر (٢٠٢١) تقدم هذه الورقة وصفا تحليليا لدور الاحتياطات النقدية الأجنبية في امتصاص التداعيات الاقتصادية ل COVID-19 على الاقتصاد المصري وبالأخص التداعيات على مصادر النقد الأجنبي، وذلك خلال الفترة من نوفمبر ٢٠١٩ إلى نوفمبر ٢٠٢٠ ، توصلت الدراسة إلى أن الاحتياطات النقدية الأجنبية لعبت دورا بارزا في امتصاص التداعيات الاقتصادية ل COVID-19 الناتجة من الانخفاضات الهائلة في مصادر النقد الأجنبي، حيث لم تنعكس تلك الآثار على سعر الصرف واستوعبها الاحتياطي النقدي الأجنبي بمفرده. ولكن ومع هذا الدور الهام الذي لعبه الاحتياطي النقدي الأجنبي إلا أن له تكاليف للاحتفاظ به، حيث قامت الدراسة بحساب التكلفة المالية للاحتفاظ بالاحتياطات النقدية الأجنبية فسجلت حوالي ٢٥٣٥.٤ مليون دولار أما التكلفة الاجتماعية سجلت ما يقرب من ١٧١.٢ مليون دولار هذا وفق البيانات شهر ديسمبر ٢٠١٩ ، وبالرغم من ارتفاع تلك التكلفة إلا أنه يمكن اعتبارها تكلفة تأمين عن الذات، وذلك للدور الهام الذي يلعبه الاحتياطي النقدي الأجنبي في امتصاص التداعيات الاقتصادية للزمات.
٥. دراسة شحادة (٢٠٢١) لمعرفة تأثير جائحة كورونا على مصادر النقد الأجنبي في

مصر

ولتحقيق ذلك الهدف اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تناول المعلومات والدراسات الخاصة بموضوع البحث، مع الاستعانة بالمنهج الكمي في عرض البيانات وتحليلها، حيث يركز الباحث على ثلاث مصادر أساسية للنقد الأجنبي وهي إيرادات السياحة، وإيرادات قناة السويس، وتحويلات العاملين بالخارج، وقد توصلت الدراسة إلى أن جائحة كورونا ساهمت في خفض الاحتياطي النقدي الأجنبي المصري نتيجة انخفاض إيرادات الدولة من العملة الصعبة مما سيساهم في زيادة الاقتراض الخارجي وانخفاض قيمة العملة الوطنية.

٦. في حين قامت دراسة (Lama,r and Medina,j.p (٢٠٢٠) بدراسة الإدارة المثلي لتدفقات رأس المال في نموذج اقتصادي صغير مفتوح، وتوصلت الدراسة إلى أن التدخل في السياسة النقدية باستخدام الاحتياطات النقدية الأجنبية تؤدي بشكل كبير لاستقرار الاقتصاد، وانتهت نتائج الدراسة إلى أنه يمكن للاحتياطات النقدية الأجنبية أن تمتص الصدمات الخارجية مثل تغير في سعر الفائدة الأجنبية، وفي ذلك الوقت تلعب الاحتياطات النقدية الأجنبية دورا بارزا في استقرار الاقتصاد، ويمكن أيضا للاحتياطات النقدية أن تمتص تداعيات الصدمات المحلية، مثل زيادة المخاطر المحلية حيث تلعب الاحتياطات دورا رئيسيا في احتواء تقلب الأسواق المالية وبالتالي المساهمة في استقرار الإنتاج و التضخم.

٧. بينما أوضحت دراسة Schanz,z (٢٠١٩) أن الاحتياطات النقدية الأجنبية جزء لا يتجزأ من مجموعة أدوات السياسة الاقتصادية، لأنها تعتبر ضمان ضد الصدمات الخارجية وتساعد أيضا السياسة النقدية لتحقيق استقرار الأسعار وأيضا الاستقرار المالي. وأكدت الدراسة إلى أن التغيرات في احتياطات العملات الأجنبية في البلدان الأفريقية عكست بشكل أساسي استجابة السياسة لإيرادات الصادرات و التحويلات بما في ذلك تحويلات العاملين في الخارج، وتدفق رأس المال في السنوات الأخيرة، ولخصت الدراسة منافع أخرى للاحتياطي النقدي الأجنبي، حيث يمكن استخدامه في تمويل الواردات أو تسديد الديون بالعملات الأجنبية، وذلك إذ أصبح تمويل العملات الأجنبية غير متاح أو باهظ التكلفة، ويحدث هذا الانخفاض في العملات الأجنبية في أوقات عدم الاستقرار الاقتصادي على المستوي الكلي أو المالي أو الاضطرابات السياسية الشديدة. وعلى المستوي الأقل اضطرابا فإن الاحتياطات النقدية الأجنبية تقدم مساحة من الاستقرار المالي وفي الأسعار بشكل أكبر فيما يخص سعر الصرف.

من استعراض الأدب الاقتصادي السابق، يمكننا التوصل للفجوة البحثية للدراسة، حيث نلاحظ مدي التداعيات الاقتصادية التي تعرضت لها معظم القطاعات الاقتصادية ليس فقط في دول بحد ذاتها ولكن على مستوى العالم ككل سواء كانت دول م تقدمية أو اقتصاديات ناشئة. لكن كيف أن تحمي تلك الاقتصاديات ذاتها ضد تلك الأزمات، فأوضحت بعض الدراسات مثل: دراسة (Schanz,j, ٢٠١٩)، (Lama,r and Medina,p, ٢٠٢١)، شهادة (٢٠٢١)، دراسة البرماوي، بدر (٢٠٢١) أنه يمكن الاعتماد على الاحتياطات النقدية الأجنبية في الحماية الذاتية للاقتصاديات ضد الأزمات الاقتصادية وسوف نحاول في هذه الورقة معرفة دور الاحتياطي النقدي الأجنبي في امتصاص تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية.

### المحور الأول: الإطار النظري للاحتياطي النقدي الأجنبي:

تعد الاحتياطات الأجنبية مصدر أمان للدول النامية والمتقدمة على السواء، حيث تقوم تلك الدول بتكوين أرصدة من احتياطي النقد الأجنبي لتمكينها من مواجهة الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد كالحلل في ميزان المدفوعات الناتج بالدرجة الأولى عن العجز في الميزان التجاري، فكلما ازداد رصيد الاحتياطات الأجنبية في الدولة كلما تمكنت من عمل التدابير اللازمة لضبط ذلك العجز، كما تساعد الاحتياطات الأجنبية أيضا على تعزيز قدرة الدولة على مواجهة أعباء المديونية الخارجية وتخفيف الصدمات الناتجة عن انخفاض أو التوقف المفجئ في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، كما تساعد أيضا على مواجهة الأزمات في أوقات الحروب والثورات مثل: القدرة على تغطية الواردات من السلع الأساسية، وسداد أقساط وفوائد الديون الخارجية (الجودة، ص ١).

### أولا: مفهوم الاحتياطي النقدي الأجنبي :

يعرف صندوق النقد الدولي (٢٠١٣) الاحتياطات الدولية أو الخارجية International or External Reserves -الأصول الاحتياطية Reserves Assets- بأنها الأصول الخارجية المتاحة للسلطات النقدية، لتلبية احتياجات تمويل ميزان المدفوعات والتدخل في

أسواق الصرف الأجنبي للتأثير على سعر الصرف وغير ذلك من الأهداف الأخرى. وتشمل الاحتياطات الدولية مكونات عديدة هي: احتياطي النقد الأجنبي، رصيد الدولة من الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي، وحدات حقوق السحب الخاصة، الأرصدة الذهبية. (صندوق النقد الدولي، ٢٠١٣: ص ص ٢-٣).

يشير لفظ احتياطي النقد الأجنبي: إلى كل ما يحتفظ به البنك المركزي، أو السلطة النقدية من عملات أجنبية، وأوراق مالية أجنبية بأنواعها المختلفة، والتي تستخدم في دعم العملة المحلية المصدرة وسداد التزامات الحكومة والمؤسسات المالية. (Chowdhury, Uddin, & Islam, 2014, p. 72).

ويشير كلا من Ito and McCauley, (2020) إلى الاحتياطات الدولية " أنها الأصول الخارجية المتاحة للسلطات النقدية للتدخل في أسواق الصرف الأجنبي للتأثير على سعر الصرف والحفاظ على الثقة بالعملة المحلية وتغطية الاستيراد والحماية الذاتية من الصدمات المفاجئة والأزمات المالية".

#### ثانياً: أهمية الاحتياطات النقدية الأجنبية:

يرى صانعي السياسات الاقتصادية في الدول أن الاحتياطات تعتبر بمثابة نقود في البنك، وأن زيادتها بشكل مستمر يعطى انطباع بأن الاقتصاد يسير على نحو أفضل كما أن الاحتفاظ بتلك الاحتياطات يعتبر مفيداً في تحقيق الآتي:

- إتاحة الفرصة للبنك المركزي للتدخل في سوق الصرف عند الضرورة خاصة في ظل أتباع الدولة لنظام الرقابة على الصرف.
- استخدام الحكومات للاحتياطات في الوفاء بالمعاملات اليومية، مثل توفير الواردات أو سداد التزامات الديون الخارجية.



- الحد من الضغوط الخارجية من خلال الحفاظ على السيولة بالعملات الأجنبية، لامتناس الصدمات الخارجية في أوقات الأزمات. (عبد الحميد، ٢٠١٩، ص٦٠٣)، (Abaid, Jhawar, 2017,P71)

المحور الثاني: تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على مصادر النقد الأجنبي في مصر:

أولاً: تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على النمو الاقتصادي:

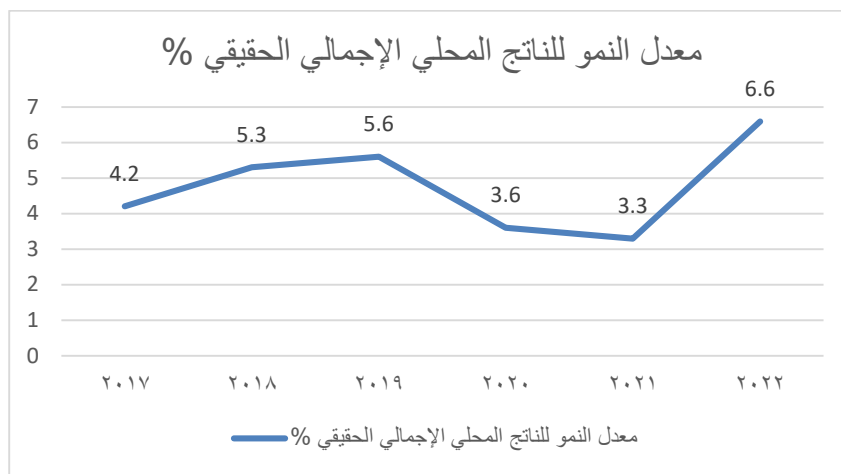
إن أكثر المتغيرات الاقتصادية حساسية للأزمات سواء الداخلية أو الخارجية هو النمو الاقتصادي، ففي عام ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩ وخلال الأزمة المالية العالمية تراجع النمو الاقتصادي المصري محققاً ٤.٧ % فيما كان في العام الذي يسبقه ٧ % بنسبة انخفاض قدرها ٣٥ %، وهو الأمر الذي تكرر أيضاً إثر تداعيات ثورة ٢٥ يناير حين انخفض معدل النمو إلى ١.٨ لعام ٢٠١٠ / ٢٠١١ مقابل ٥.١ % لعام ٢٠٠٩ / ٢٠١٠ محققاً تراجع بمقدار ٦٥ % (البنك المركزي المصري، التقارير السنوية، ٢٠١٠)

وعند النظر إلى النمو الاقتصادي قبل COVID-19، الحرب الروسية الأوكرانية، نجد إن مصر بذلت جهوداً كبيرة لمعالجة الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد، عن طريق برنامج الإصلاح الاقتصادي التي بدأتها عام ٢٠١٦ وذلك بالاشتراك مع صندوق النقد الدولي، وقد أسفرت تلك الإصلاحات عن تحسن متغيرات الاقتصاد الكلي ومنها معدل النمو الاقتصادي حيث حقق ٥.٣ % خلال عام ٢٠١٧ / ٢٠١٨، ٥.٦ % خلال

عام ٢٠١٨ / ٢٠١٩ في حين حقق ٤.٢ % عام ٢٠١٦ / ٢٠١٧ .

وبعد وقوع أزمة COVID-19 ، الحرب الروسية الأوكرانية توقع العديد من المؤسسات سواء محلية أو دولية بانخفاض معدل النمو الاقتصادي، وذلك بسبب تداعيات الأزمة على مصادر النمو والقطاعات الاقتصادية، حيث توقع صندوق النقد الدولي أن النمو الاقتصادي المصري لن يتجاوز ٢ % خلال عام ٢٠٢٠، ثم يحقق ٢.٨ % عام ٢٠٢١ ،

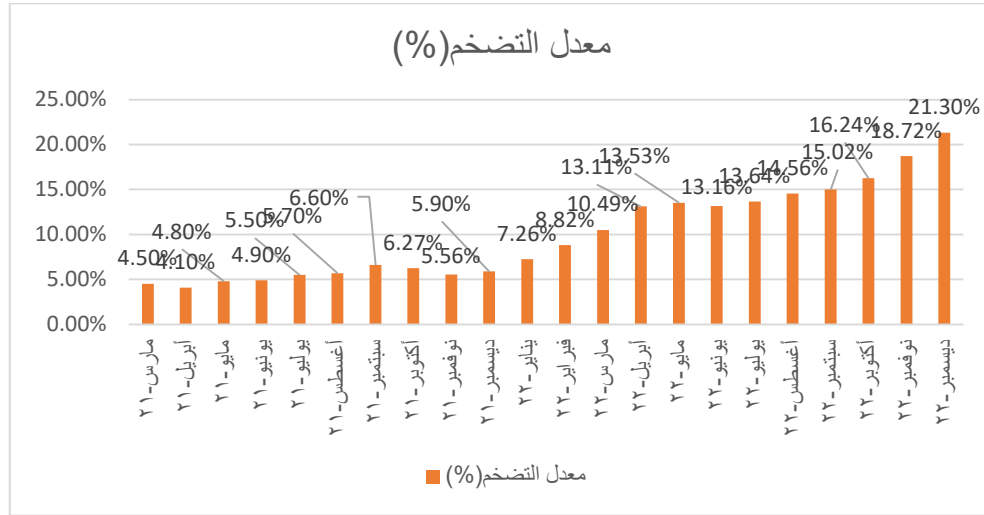
وسوف يحقق ٦.١ % عام ٢٠٢٢ حيث سيزل مدعوما من صادرات الغاز المستفيدة من ارتفاع الأسعار العالمية ولكن وفقا لبيانات البنك المركزي المصري، حقق الاقتصاد المصري نمو بلغ ٣.٦ % خلال العام المالي ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ ، بلغ ٣.٣ % خلال العام المالي ٢٠٢٠ / ٢٠٢١ ووصل الي ٦.٦ % خلال العام ٢٠٢١ / ٢٠٢٢ وهذا يدل علي أن الاقتصاد المصري استطاع نسبيا امتصاص تداعيات تلك الأزمات وهو ما يوضحه الشكل التالي:



المصدر: بيانات البنك المركزي، النشرة الإحصائية الشهرية، ٢٠٢٢، ص ١٤٢

#### ثانيا: تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على معدل التضخم:

وفقا لبيانات البنك المركزي نلاحظ انه مع بداية الحرب الروسية الأوكرانية أن هناك ارتفاع في معدل التضخم وفقا للرقم القياسي لأسعار المستهلكين حيث ارتفع معدل التضخم من بداية هذا العام حيث سجل ٧.٣ % في يناير وظل في الارتفاع الي أن وصل الي ٢١.٣ % في ديسمبر عام ٢٠٢٢ مقارنة ٥.٩٠ % من نفس الشهر في العام السابق ويرجع هذا الارتفاع انطلاقا من مبدأ التضخم المستورد الذي ينشأ بسبب اعتماد الدولة علي السلع والخدمات المستوردة من الخارج في تأمين احتياجاتها من الغذاء والطاقة اللذين شهدت أسعارهما قفزات مستمرة وملموسة منذ بدء الحرب الروسية الأوكرانية وهو ما يوضحه الشكل التالي:



المصدر: بيانات البنك المركزي، النشرة الإحصائية الشهرية، ٢٠٢١، ٢٠٢٢، ص ١١٩، ١٢٠

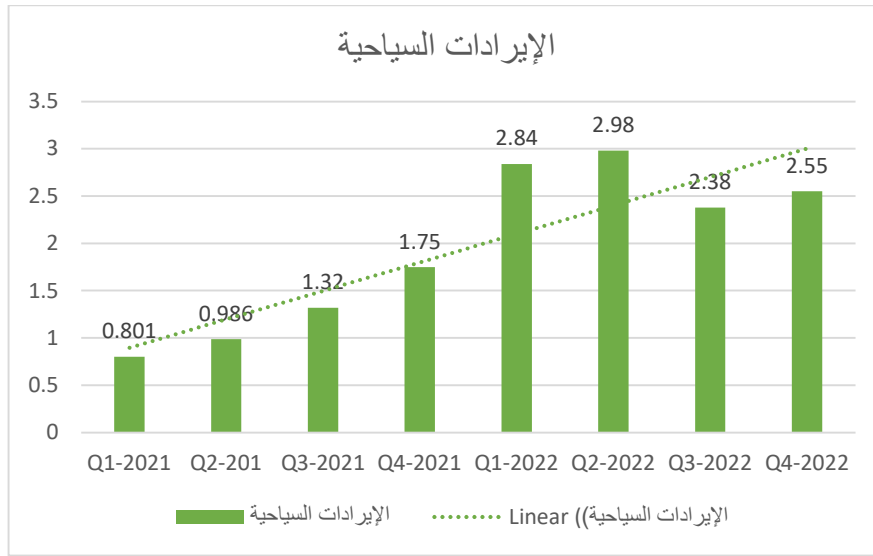
ثالثا: تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على مصادر النقد الأجنبي في مصر:

#### • التداعيات على قطاع السياحة المصري:

يعد قطاع السياحة مصدر مهم من مصادر النقد الأجنبي، وبحسب بيانات البنك المركزي انه مع بدء الاستقرار السياسي والاقتصادي بدأ القطاع السياحي في التعافي ليحقق ارتفاعات متتالية محققا عام ٢٠١٨ ما يقارب من ٩.٨ مليار دولار، ثم في عام ٢٠١٩ حقق ما يوازي ١٢.٥٧ مليار دولار، كل هذه المؤشرات كانت تنذر بانتعاش في إيرادات قطاع السياحة خلال عام ٢٠٢٠، ولكن انتشار COVID-19 هدد كل هذه التوقعات ليس فقط في مصر ولكن على المستوى العالمي أيضا، حيث بلغت الإيرادات السياحية ٩,٩ مليار دولار في ٢٠٢٠، مقارنة ١٢.٥٧ مليار دولار في العام السابق له، ووصلت الي ٤.٩ مليار دولار عام ٢٠٢١، فبعد أن بدأ القطاع السياحي في التعافي مرة ثانية محققا ارتفاعات متتالية حيث وصل الي ٢.٩٨ مليار دولار في الربع الثاني من ٢٠٢٢ مقارنة ٩٨٦ مليون دولار في الربع الثاني من عام ٢٠٢١، وبعد بدأ الحرب الروسية الأوكرانية نجد أنها أثرت علي الإيرادات

السياحية حيث سجلت ٢.٣٨ مليار دولار في الربع الثالث ووصلت الي ٢.٥٥ مليار دولار في الربع الأخير عام ٢٠٢٢.

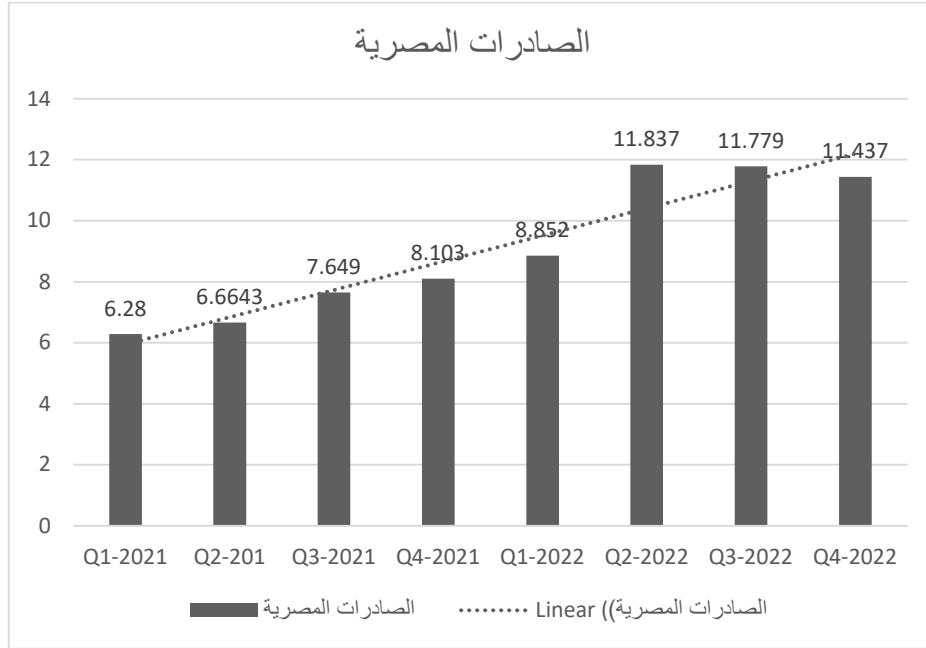
ويرجع هذا الانخفاض الي أن السياحة الروسية والأوكرانية تمثل ما بين ٦٠، ٦٥٪ من حجم الأسواق الوافدة إلى مصر في الفترة الأخيرة، وبعد توقف السياحة الروسية عام ٢٠١٥، وأعقبها الإنجليزية والألمانية والفرنسية، والإيطالية، لم يتوافد على المقصد المصري سوى السوق الأوكراني الذي كان يتوافد بأعداد كبيرة ولم يتوقف هذا التوافد في فترة أزمة فيروس كورونا، وستؤثر الحرب الناشئة بين روسيا وأوكرانيا وإغلاق المجال الجوي الأوكراني وفرض حظر طيران في الأجواء الروسية إلى إلغاء مئات الحجوزات الوافدة لمصر من أوكرانيا أو روسيا وظهر هذا الانخفاض في الربع الثالث والرابع من عام ٢٠٢٢.



المصدر: بيانات البنك المركزي، النشرة الإحصائية الشهرية، العدد رقم (٣٠٨)، نوفمبر ٢٠٢٢، ص ٧٥، ٧٦

- التداعيات على الصادرات المصرية:

بدأ تأثير الحرب الروسية الأوكرانية علي الصادرات المصرية يظهر في الربع الثالث والرابع حيث حققت ارتفاعات متتالية منذ الربع الأول لعام ٢٠٢١ حيث حققت ٦.٢٨ مليار دولار ووصل الي ١١.٨٣٧ مليار دولار في الربع الثاني من عام ٢٠٢٢ ويرجع هذا الارتفاع الي زيادة صادرات مصر من الغاز الطبيعي والمواد الخام والسلع تامة الصنع، وذلك قبل أن تبدأ سلسلة من الانخفاضات المتتالية حيث سجل ١١.٧٧٩ مليار دولار في الربع الثالث ، ١١.٤٣٦ مليار دولار في الربع الرابع ويرجع هذا الانخفاض الي انخفاض صادرات مصر من السلع نصف مصنعة والسلع تامة الصنع علي الرغم من ارتفاع صادرات كلا من الغاز الطبيعي والمواد الخام (البنك المركزي، النشرة الإحصائية الشهرية، ٢٠٢٢، ص ٧٩، ٨٠)



المصدر: بيانات البنك المركزي، النشرة الإحصائية الشهرية، ص ٧٩، ٨٠

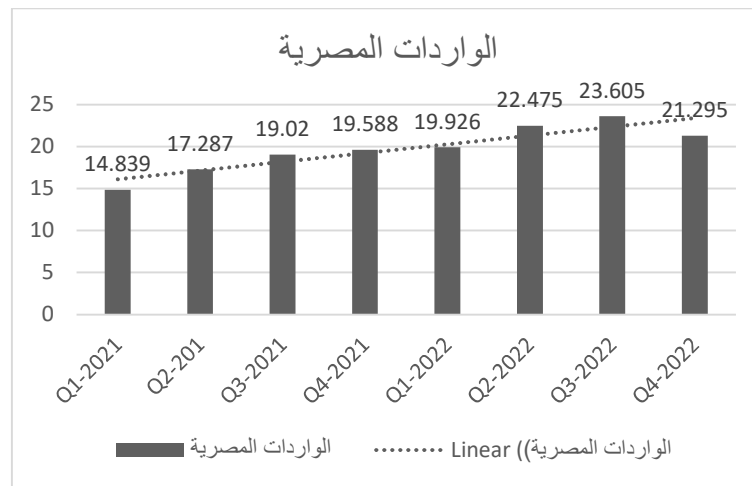
- التداعيات على الواردات المصرية:

مصر تعتبر الشريك التجاري الأول في إفريقيا بنسبة تعادل ٨٣٪ من حجم التجارة بين روسيا وإفريقيا وبنسبة ٣٣٪ من حجم التجارة بين روسيا والدول العربية، فهي من دول منطقة الشرق الأوسط التي تعتمد بدرجة كبيرة على استيراد القمح من روسيا وأوكرانيا، حيث تستورد

منهما نحو ٨٠٪ من وارداتها من القمح، تستورد حوالي ٥٠٪ من روسيا، ٣٠٪ منها من أوكرانيا ، فمصر تستورد من روسيا كلا من القمح، زيوت عباد الشمس، خامات الحديد، وتستورد من أوكرانيا كلا من القمح، التبغ، خامات المعادن، وحديد وصلب.

ومن الشكل التالي يتضح لنا زيادة الواردات من الربع الأول لعام ٢٠٢١ حتى الربع الأول من عام ٢٠٢٢ وظلت الواردات في الارتفاع الي أن وصلت الي ٢٣.٦٠٥ مليار دولار في الربع الثالث من عام ٢٠٢٢ ويرجع الارتفاع في الواردات الي ارتفاع واردات كل من المنتجات البترولية وبتترول الخام ( فمصر تستورد حوالي ١٠٠ مليون برميل في السنة وكانت التكلفة سنويًا عندما كان سعر البرميل ٦٠ دولارًا، بلغت ٦ مليارات دولار، أي بما يعادل ٥٠٠ مليون دولار في الشهر قبل الأزمة أما بعد الأزمة ارتفاع سعر البرميل إلى ١٢٠ دولارًا، يرفع تكلفة الاستيراد السنوية إلى ١٢ مليار دولار، بما يعادل مليار دولار شهريًا) لكن نجد إن الواردات المصرية من القمح والذرة وخامات الحديد قد انخفضت وهي ما تعتمد عليه واردات مصر من روسيا وأوكرانيا.

وبدأت الواردات في الانخفاض في الربع الأخير من عام ٢٠٢٢ حيث وصلت الي ٢١.٢٩٥ مليار دولار نتيجة لانخفاض الواردات من القمح والذرة وخامات الحديد والسلع الوسيطة والسلع الاستثمارية والسلع المعمرة والسلع غير المعمرة وعلى الرغم من هذا الانخفاض إلا أن واردات كلا من المنتجات البترولية وبتترول الخام ارتفعت مرة أخرى.

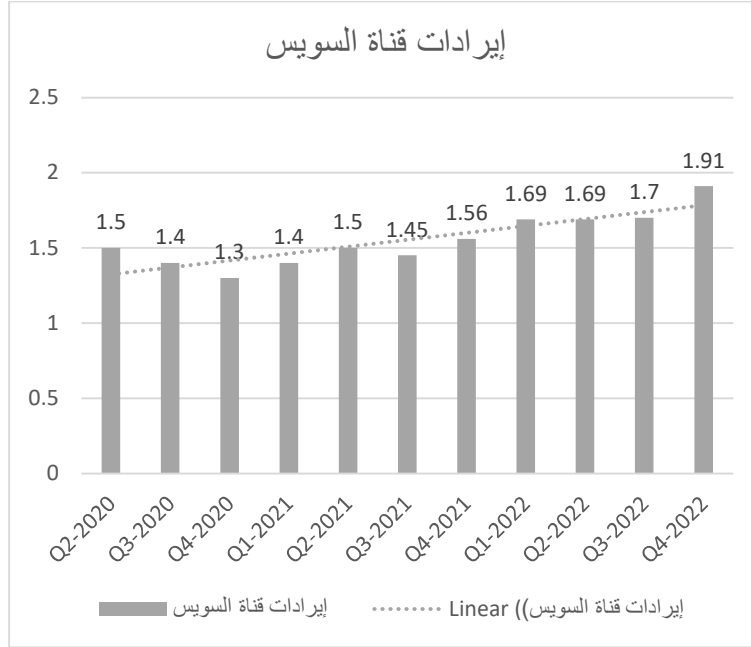


المصدر: بيانات البنك المركزي، النشرة الإحصائية الشهرية، ص ٨١، ٨٢

وقد تأثرت الصادرات والواردات المصرية بهذا الشكل نتيجة لكثير من التداعيات التي أوجدتها الحرب الروسية الأوكرانية، حيث كان من التداعيات اضطراب حركة التجارة وسلاسل الأمداد والتي وصلت في بعض الأحيان إلى صعوبة توفير بعض مكونات الإنتاج، هذا بالإضافة إلى انخفاضات الطلب العالمي على الصادرات المصرية، لهذا نجد أن الانخفاضات في الصادرات المصرية أكبر من الانخفاضات في الواردات مما خلق زيادة في العجز التجاري.

#### • التداعيات على إيرادات قناة السويس:

تعتبر قناة السويس من أهم مصادر النقد الأجنبي لمصر، ففي خلال السنوات الماضية حققت قناة السويس مستويات مرتفعة من العائدات لم تحققها من قبل ففي العام المالي ٢٠١٨ سجلت ٥.٧١ مليار دولار واستمرت في الارتفاع لتحقيق في العام ٢٠١٩ ما يقارب من ٥.٧٣ مليار دولار وعلي الرغم من تزايد التداعيات الاقتصادية لـ COVID-19 فقد انخفضت في الشهور الأولى مع بداية الأزمة لكن عاودت الارتفاع مرة ثانية خلال الشهور التالية وحققت حوالي ٥.٨١ مليار دولار عام ٢٠٢٠ وارتفعت مرة أخرى خلال عام ٢٠٢١ لتسجل ٥.٩١ مليار دولار وعلي الرغم من الحرب الناشئة بين روسيا وأوكرانيا إلا أنها ارتفعت وسجلت ١.٧ مليار دولار في الربع الأول، ووصل الي ١.٩١ مليار دولار في الربع الأخير من عام ٢٠٢٢ وبذلك حققت هذا العام حوالي ٦.٩٩ مليار دولار وهو مطابق لتصريحات وزير المالية انه من المتوقع أن تسجل ٧ مليار دولار خلال هذا العام ويرجع هذا الارتفاع الي عرقلة ممر الشمال الروسي فضلا عن احتمالية توقف العمل بمواني البحر الأسود، فإن هذا الأمر قد عزز الميزة التنافسية لقناة السويس باعتبارها الممر الملاحي الأكثر أمنا والأقل مسافة بين جميع طرق الملاحة الدولية وهو ما يوضحه الشكل التالي:



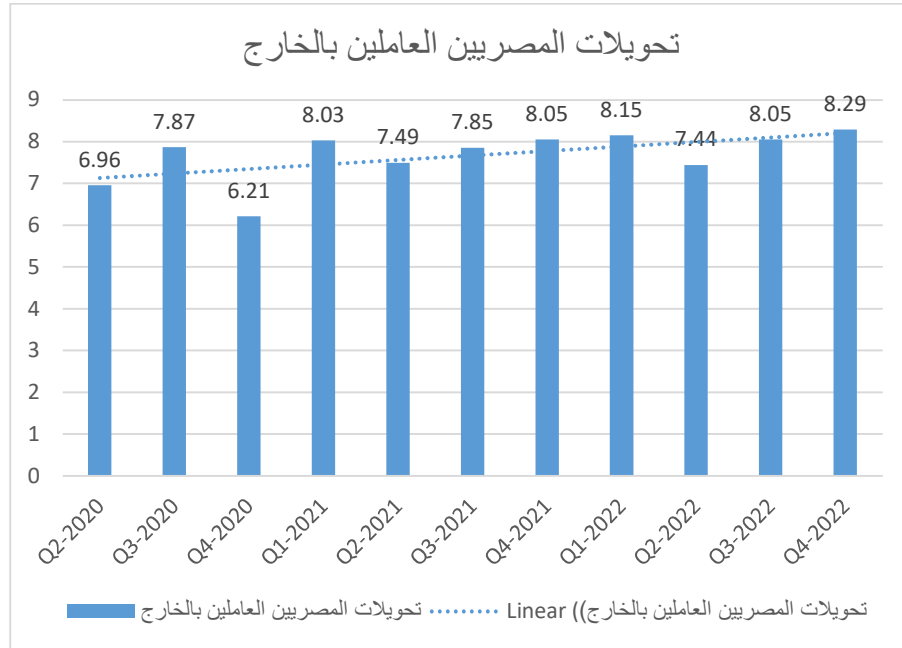
المصدر: بيانات البنك المركزي، النشرة الإحصائية الشهرية، العدد رقم (٣٠٨)، نوفمبر ٢٠٢٢، ص ٧٦، ٧٥

#### • التداعيات على تحويلات العاملين بالخارج:

تعتبر تحويلات العاملين بالخارج أهم مصادر النقد الأجنبي المصري، ويعتمد النظام المالي المصري عليها كواحدة من المصادر الرئيسية لتوفير العملة الأجنبية في البلاد، فهو يعتبر المصدر الوحيد الذي لا يتوقف بالأساس على الوضع الاقتصادي المحلي - بالإضافة إلى قناة السويس حيث لعبت دورا هاما في توفير النقد الأجنبي خلال الأزمات الاقتصادية المحلية خلال ثورتي ٢٥ يناير ٢٠١١ و ٣٠ يونيو ٢٠١٣ حيث وصل الي ١٤.٣ مليار دولار في ٢٠١١، ١٨.٧ مليار دولار في ٢٠١٣ وأيضا خلال الأزمات العالمية أزمة COVID-19 ، الحرب الروسية الأوكرانية حيث وصل الي ٢٧.٨ مليار دولار في ٢٠٢٠ ، وسجل ٣١.٤ مليار دولار عام ٢٠٢١ ووصل الي ٨.١٥ مليار دولار في الربع الأول عام ٢٠٢٢، ووصل الي ٨.٢٩ مليار دولار في الربع الأخير من عام ٢٠٢٢ ويمكن تفسير ذلك بأن ما



يزيد عن ٦٥٪ من تحويلات العاملين بالخارج تأتي من دول الخليج وهو ما يوضحه الشكل التالي:



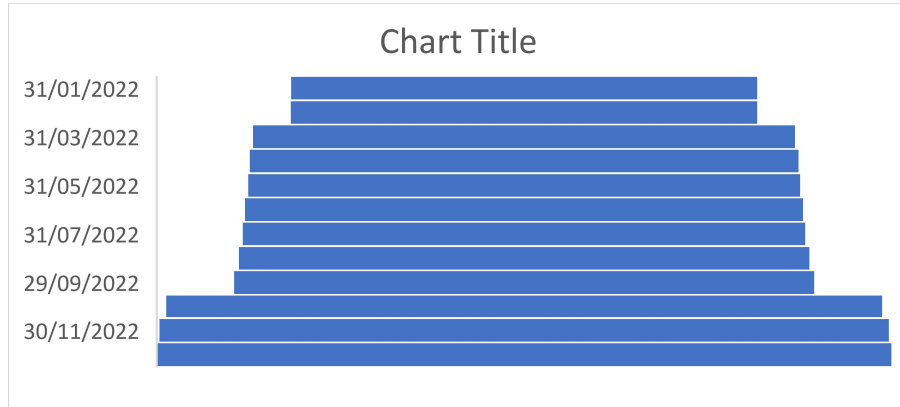
المصدر: بيانات البنك المركزي، النشرة الإحصائية الشهرية، العدد رقم (٣٠٨)، نوفمبر ٢٠٢٢، ص ٧٥، ٧٦

نلاحظ من الاستعراض السابق قدرة الاقتصاد المصري في الامتصاص النسبي للتداعيات الاقتصادية للحرب الروسية الأوكرانية، حيث كان واضحا ذلك في معدل النمو الاقتصادي المحقق خلال تلك الأزمة وذلك بالرغم من تأثر مصادر النقد الأجنبي بالانخفاض الشديد سواء نتيجة لأثار الأزمة داخليا أو خارجيا . والتساؤل هنا ما هو الجانب الذي تأثر بتلك الانخفاضات فوفقا للنظرية الاقتصادية فإن الانخفاض في مصادر النقد الأجنبي ينعكس على إحدى المتغيرين الأول: هو انخفاض في قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، وما يتبعه ذلك من موجات تضخمية لا يمكن للاقتصاد المحلي تحملها في ظل تداعيات الأزمة محليا .

أما الثاني: فهو انخفاض الاحتياطات النقدية الأجنبية. ولإظهار أي من المتغيرات تأثر سوف نستعرض تطور تلك المتغيرات أثناء الأزمة. (حنفي، ٢٠٠٠)

تحديد المتغيرات التي امتصت تداعيات الأزمة:

أولاً: سعر الصرف:



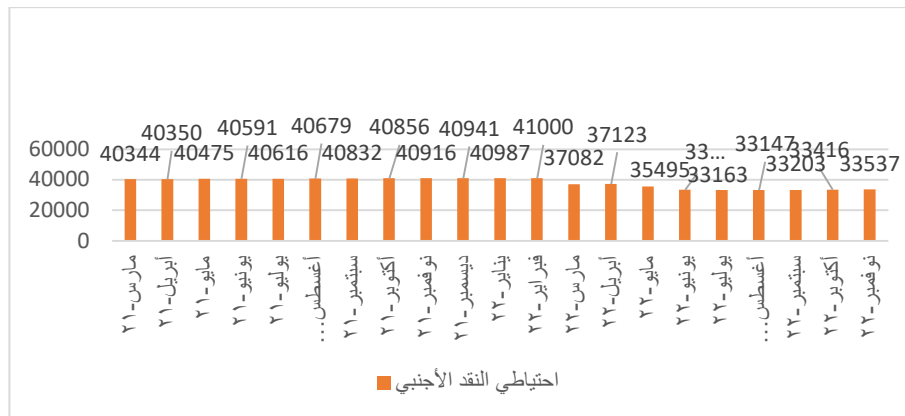
المصدر: البنك المركزي، النشرة الإحصائية الشهرية، ٢٠٢٢، ص ٥٢

يتضح من الشكل السابق أن الارتفاعات المتتالية لسعر الصرف الدولار مقابل الجنيه المصري منذ بداية عام ٢٠٢٢ حيث سجل ١٥.٧١٣ (جنيه/ دولار) ووصل الي ١٨.٢٦٤ (جنيه/ دولار) في مارس ٢٠٢٢ وخلال الفترة من شهر مارس حتى شهر يوليو ٢٠٢٢ نجد إن سعر الصرف استقر خلال تلك الفترة وبدأ بالارتفاع مرة ثانية الي أن وصل الي ٢٤.٥٨ (جنيه/ دولار) في شهر نوفمبر ٢٠٢٢.

ثانياً: الاحتياطات النقدية الأجنبية:

شهد الاحتياطي النقدي الأجنبي المصري تحسناً ملحوظاً بعد مرحلة الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الحكومة المصرية في نوفمبر عام ٢٠١٦، والتي تضمنت تخفيض قيمة العملة إلى النصف تقريباً، خفض دعم الطاقة وفرض ضريبة القيمة المضافة، حيث بلغ في ٢٠١٩ ما يقرب من ٤٦ مليار دولار أمريكي، وأستمر ذلك التحسن حتى فبراير ٢٠٢٠، ومع ما يشهده العالم من تفشي جائحة كورونا، فقد تراجع الاحتياطي النقدي الأجنبي المصري إلى ٣٦ مليار دولار أمريكي، وأيضاً نتيجة الحرب الروسية الأوكرانية أدت الي تراجع الاحتياطي النقدي الأجنبي الي ٣٣.٤١ مليار دولار.

ويتضح من بيانات البنك المركزي أن الاحتياطي النقدي الأجنبي بدأ في التعافي مرة أخرى في عام ٢٠٢١ وذلك بعد أزمة COVID-19 لكنه بدأ في الانخفاض مرة ثانية منذ شهر مارس ٢٠٢٢ وذلك منذ بداية الحرب الروسية الأوكرانية حيث تم استخدام جزء من احتياطي النقد الأجنبي لتغطية احتياجات السوق المصري وتغطية خروج الاستثمارات الأجنبية والمحافظ الدولية وكذلك لضمان استيراد السلع الاستراتيجية وسداد الالتزامات الدولية الخاصة بالمديونية الخارجية للدولة حيث انخفض من ٤١ مليار دولار في فبراير ٢٠٢٢ الي ٣٧.٠٨٢ مليار دولار في شهر مارس ٢٠٢٢ ووصل الي ٣٥.٤٩٥ مليار دولار في مايو ٢٠٢٢ بانخفاض قدره ١.٥٨٧ مليار دولار ويرجع هذا الانخفاض لسداد ديون خارجية مستحقة خلال شهر مايو والتي قدرت بحوالي ٢ مليار دولار وظل في الانخفاض الي أن وصل الي ٣٣.١٥ مليار دولار في أغسطس عام ٢٠٢٢ وبدأ بالارتقاء مرة ثانية خلال الشهور التالية الي أن وصل الي ٣٣.٥٣٧ مليار دولار.



المصدر: بيانات البنك المركزي، النشرة الإحصائية الشهرية، ٢٠٢١، ٢٠٢٢، ص ٦٠، ٦١

يتضح من العرض السابق لتلك الأزمة أن سعر الصرف والاحتياطي النقدي الأجنبي كانوا وراء عدم انهيار الاقتصاد المصري حيث كان خط دفاع يمتص تلك الصدمات في ضوء ارتفاع معدل التضخم ويظهر ذلك في الانخفاضات التي تعرض لها.

## المحور الثالث: النتائج والتوصيات

## (١) النتائج:

- قدرة الاقتصاد المصري في الامتصاص النسبي للتداعيات الاقتصادية للحرب الروسية الأوكرانية، حيث كان واضحا ذلك في معدل النمو الاقتصادي المحقق خلال تلك الأزمة وذلك بالرغم من تأثر بعض مصادر النقد الأجنبي بالانخفاض الشديد سواء نتيجة لأثار الأزمة داخليا أو خارجيا.

- قبول فرض وهدف الدراسة، لأنه من استعراض البيانات توصلت الدراسة إلى أن الاحتياطي النقدي الأجنبي كان له دور فعال في امتصاص تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية علي الاقتصاد المصري ويتضح ذلك من انخفاض الاحتياطي النقدي الأجنبي من ٤٠.٩١ مليار دولار في نوفمبر ٢٠٢١ الي ٣٣.٥٣٧ مليار دولار في نوفمبر ٢٠٢٢ وانعكست تلك التداعيات أيضا علي سعر الصرف حيث ارتفع سعر صرف الدولار مقابل الجنيه من ١٥.٧١٣ (جنيه/ دولار) في بداية عام ٢٠٢٢ الي ٢٤.٧٤ (جنيه/ دولار) وما اتبعه من ارتفاعات متتالية لمعدلات التضخم حيث ارتفع معدل التضخم من ٥.٩٠% في شهر ديسمبر عام ٢٠٢١ ووصل الي ٢١.٣% لنفس الشهر لعام ٢٠٢٢.

## (٢) التوصيات:

- أ - التوسع في زراعة القمح محليا، للوصول لنسبة معقولة من الاكتفاء الذاتي وزيادة المخزون المحلي .
- ب- تنوع مصادر استيراد القمح والسلع الغذائية بصفة عامة، لضمان عدم تأثير الصدمات الخارجية على الأمن الغذائي المصري.
- ج- التوسع في استخدام الغاز الطبيعي سواء في الصناعة أو النقل أو الاستخدام المنزلي، لأنه متوافر محليا، كما أنه يعتبر أقل تلويثاً مقارنة بالفحم والبتروول .
- د - التوسع في برامج الحماية الاجتماعية لتوفير الأمن الغذائي للطبقات الفقيرة وغيره القادرة.
- هـ- الترويج السياحي في الأسواق البديلة للسوق الروسي والأوكراني لجذب سائحين جدد.

و- توصى الدراسة القائمين على إدارة الاحتياطيات النقدية الأجنبية بتنوع مصادره حتى لا تعتمد على مصدر واحد في توافر العملة الأجنبية.

## المراجع:

## أولاً: المراجع العربية:

- البرماوي، بدر (٢٠٢١). دور الاحتياطي النقدي الأجنبي في امتصاص تداعيات فيروس كورونا Covid-19 الاقتصادية وتكلفة التأمين عن الذات " دراسة تحليلية على الاقتصاد المصري" ، مجلة البحوث المالية والتجارية، ٢٢(٣)، ص ص ٧٠-١١١.
- الجودة، هدى أيمن (٢٠١٥). أثر الدين الخارجي على الاحتياطيات الأجنبية في الأردن، رسالة منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك: الأردن.
- رياض، غادة(٢٠٢٢). تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد المصري، المجلة الاجتماعية القومية ٥٩(٣).ص ص ٦٥ - ٩١.
- شحادة، شادي (٢٠٢١). تأثير جائحة كورونا على مصادر النقد الأجنبي في مصر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ١٧(٣). ص ص ١٤٣ - ١٥٤.
- صندوق النقد الدولي (٢٠١٣). الاحتياطيات الدولية والسيولة بالعملة الأجنبية : المبادئ التوجيهية لإعداد نموذج قياسي للبيانات، مطبوعات صندوق النقد الدولي، واشنطن.
- عبد القادر، عيد رشاد (٢٠٢٢). الآثار المتوقعة للأزمة الروسية الأوكرانية على الاقتصاد المصري، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة. ص ص ٦٤٩ - ٦٧٦.
- عبد الحميد، خالد هاشم (٢٠١٩). إدارة احتياطيات الصرف الأجنبي ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ص ص ٥٩٧ - ٦٢٨.
- هاني، منال (٢٠٢٢). الحرب الروسية على أوكرانيا وأثرها على الاقتصاد العالمي. الواقع والدروس المستفادة، مجلة معهد العلوم الاقتصادية. ٢٥(٢) ص ص ٢١ - ٣٨.
- البنك المركزي المصري، التقارير السنوية.
- البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، ٢٠٢١، ٢٠٢٢.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

- Abid, S., & Jhawar, N. (2017). An Analysis of Foreign Exchange Reserves in India since 2001-2016. IOSR Journal of Economics and Finance (IOSRJEF), 8(2), 70-74.
- Chowdhury, M .N. M., Uddin, M. J., & Islam, M. S. (2014). An econometric analysis of the determinants of foreign exchange reserves in Bangladesh. Journal of World Economic Research, 3(6), 72-82 .
- Lama, R., & Medina, J. P. (2020). Mundell meets Poole: Managing capital flows with multiple instruments in emerging economies. Journal of International Money and Finance, 109, 102193.
- Ito, H., & McCauley, R. N. (2020). Currency composition of foreign exchange reserves. Journal of International Money and Finance, 102, 102104.
- Schanz, J. F. (2019). Foreign Exchange Reserves in Africa: Benefits, Costs and Political Economy Considerations. BIS Paper, (105).